

**مرسوم بتطبيق القانون رقم 61.16 المحدثه بموجبه وكالة  
التنمية الرقمية**

## مرسوم رقم 2.17.764 صادر في 25 من ربيع الأول 1439 (14 ديسمبر 2017) بتطبيق القانون رقم 61.16 المحدثه بموجبه وكالة التنمية الرقمية<sup>1</sup>

رئيس الحكومة،

بناء على القانون التنظيمي رقم 065.13 المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.33 بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1436 (19 مارس 2015)، ولا سيما المادة 6 منه؛

وعلى القانون رقم 61.16 المحدثه بموجبه وكالة التنمية الرقمية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.17.27 بتاريخ 8 ذي الحجة 1438 (30 أغسطس 2017)؛

وبعد المداولة في مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 18 من ربيع الأول 1439 (7 ديسمبر 2017)،

رسم ما يلي:

### المادة الأولى

تمارس وصاية الدولة على وكالة التنمية الرقمية من لدن السلطة الحكومية المكلفة بالاقتصاد الرقمي، مع مراعاة السلط والصلاحيات المسندة إلى وزير الاقتصاد والمالية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية.

### المادة 2

يرأس مجلس إدارة وكالة التنمية الرقمية رئيس الحكومة أو السلطة الحكومية المكلفة بالوصاية التي يفوض إليها ذلك، ويتألف إضافة إلى الأعضاء المنصوص عليهم في المادة 5 من القانون المشار إليه أعلاه رقم 61.16، من ممثلي الإدارة التالي بيانهم:

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية عدد 6630 بتاريخ 25 ربيع الأول 1439 (14 ديسمبر 2017) ص 7122.

- السلطة الحكومة المكلفة بالداخلية؛
- السلطة الحكومة المكلفة بالمالية؛
- السلطة الحكومة المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي؛
- السلطة الحكومة المكلفة بالاقتصاد الرقمي؛
- السلطة الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛
- السلطة الحكومة المكلفة بإصلاح الإدارة والوظيفة العمومية.

### المادة 3

لتطبيق أحكام المادة 5 من القانون السالف الذكر رقم 61.16، يعين ممثلو المشغلين ومؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها في حظيرة مجلس إدارة الوكالة من لدن رئيس الحكومة باقتراح من الهيئة المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية والمنظمة الأكثر تمثيلية لمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها.

### المادة 4

يسند إلى وزير الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي ووزير الاقتصاد والمالية، كل واحد منهما فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم الذي ينشر بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 25 من ربيع الأول 1439 (14 ديسمبر 2017).

الإمضاء: سعد الدين العثماني.

وقعه بالعطف:

وزير الصناعة والاستثمار والتجارة

والاقتصاد الرقمي،

الإمضاء: مولاي حفيظ العلمي.

وزير الاقتصاد والمالية،

الإمضاء: محمد بوسعيد.